

على الخلاف

واشنطن تسحب قواتها من سوريا «مفاجأة» استراتيجية

يُتخذ دونالد ترامب لعبة شغل بال المراقبين، بالأمس أشغل كل دوائر القرار في العالم، اعلنت مالوج به منذ شهر، سحب القوات الأميركية من سوريا، لا تقديرات «البتاغون» او النصائح الإسرائيلية والاوروپية أثرت بقرار الارجح، جملة «انسحاب القوات الأميركية رهت انسحاب الإيرانية»، وُضعت في الارشيف، ايضاً. القرار السريع و«المفاجئة» في انتظار ترجمة ملموسة على الارض، ترجمة قد يبدأ صداها ببدء تحرك القوات التركية نحو منبج، «البيت الأبيض»، يشير ان في ذلك انصافاً هم القرة، والفراع الذي سيحدثه انسحابنا سيملوه حليف من «الاطلسي»، لا حلفاء دمشق، هؤلاء الاخيريون كانوا امس في صدد تفهيم القرار الاميركي وبحث تداعياته والمالات التي ستظهر شرقيّ الفرات، فشركة موسكو في «استانا»، توجه نحو «خيار اميركي» في الشمال السوري، خيار سيظهر تأثيره على علاقة الطرفين وتسيّفهما، وخاصة في ملف ادلب، تبقى القيادة الكردية المسلحة الخاسرة الوحيدة، والتي بدأت تلمس هزيمتها المقبلة بعد حرف الاميركيين لها يعتبرونه «ورقة»، فيما هم بكل سذاجة يرونه «تحالف استراتيجي»

عدد من اعضاء مجلس الشيوخ والمسؤولين الحكوميين السابقين، على أن الانسحاب هو «تكرار خطأ» ارتكب مراراً في الشرق الأوسط. ومن المؤكد أن النتائج المرتقبة للانسحاب الأميركي - إن حصل - مرتبطة بالية تنفيذة، كذلك فإنها رهت خطط وتفاهمات الابعين المنخرطين في الملف السوري، وبدت التحركات الديبلوماسية الأميركية الاخيرة التي شملت جيران سوريا، وكأنها «إشهار» لنخبة الانسحاب المبتعة لدى ترامب، ليُفتح الإعلان السؤال عن مقاربة تلك الأطراف للواقع الجديد المرتقب، فأنقرة

الفرات وسوريا، فقد زاد توقيته من التساؤلات التي يسوقها إلى المشهد، إذ اعلنه بعد أيام قليلة على اتصال هاتفي بين ترامب ونظيره التركي رجب طيب اردوغان، وعقب ساعات فقط على إقرار صفقة منظومة «باتريوت» للدفاع الجوي بقيمة 3.5 مليارات دولار بين تركيا وواشنطن، وعلى خلاف ما تحدثت بعض الأوساط، فقد نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول في الخارجية الأميركية قوله إن القرار جاء بعد اتصال ترامب و اردوغان و«كل شيء حدث بعد ذلك هو في إطار تنفيذ الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في تلك المكالمة»، لتعود وكالة «رويترز» وتنقل عن مسؤول أميركي رفيع تأكيد ان ترامب لم يناقش الانسحاب مع اردوغان قبل اتخاذ القرار، لكنه ابلغه بذلك، وهو ما يتساوق مع ما قاله الرئيس التركي سابقاً عن «الرد الإيجابي» الذي سمعه من ترامب حول العملية العسكرية المرتقبة.

بينما التزمت أنقرة الصمت (حتى مساء امس) تجاه القرار الأميركي، كان لافتاً أن ردود فعل القوى السياسية والعسكرية التي ترعاها الولايات المتحدة الأميركية في شمال شرقي سوريا، اظهرت انها لم تكن على علم مسبق بنية الإدارة الأميركية، وهو ما خفف من زخم تصريحاتها الإعلامية، ومع بقاء تفاصيل الانسحاب المرتقب رهت الأيام القليلة المقبلة، نقلت وسائل إعلام أميركية تأكيدات من مسؤولين مطلعين، أن قرار الانسحاب سيشمل القوات العاملة في منطقة التنف، قرب الحدود السورية - الأردنية - العراقية، وهو تفصيل يطرح تساؤلات عن مصير الفصائل المسلحة العاملة هناك ومدنيي مخيم الركبان، ويعبد تسليط الضوء على مقترحات سابقة (لم تنفذ) تقضي بنقلهم إلى مناطق «قوات سوريا الديمقراطية» أو إلى مناطق النفوذ التركي.

وكما بدا القرار مريحاً للمؤسسات الرسمية الأميركية، لم يخرج أي تصريحات واضحة من حلفاء واشنطن تشير إلى استقبال القوات العاملة ضمن إطار «التحالف الدولي»، وخرج موقف بتيم من وزير الدولة في وزارة الدفاع البريطانية، توبياس إسود، يعرب فيه عن مخالفته ترامب في افتراض «هزيمة داعش»، وبينما شككت بعض التصريحات الرسمية الروسية في النيات الأميركية بإجراء انسحاب عسكري كامل، وذهبت أخرى إلى اعتباره «مساعداً لدفع العملية السياسية»، لم تعلق دمشق على التصريحات الأميركية حتى وقت متأخر من ليل امس، وبالنوازي، توافقت تعليقات معظم الباحثين في أبرز مراكز البحث الأميركية مع

«هزماً داعش في سوريا، المبرر الوحيد (بالنسبة إليّ) للبقاء هناك خلال رئاسة ترامب»، هكذا فسر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إعلان إدارته (مجدداً) قرار سحب القوات الأميركية المنتشرة في سوريا، المناقض (في الشكل) لكل الحجج التي ساقها مسؤولو وزارتي الخارجية والدفاع لبيان «خطأ» هذه الخطوة، طوال أشهر مضت، لم يفوت معظم المسؤولين الأميركيين أي فرصة للحديث عن أهمية بقاء القوات الأميركية هناك، لضمان «مرحلة ما بعد داعش» و«تحجيم النفوذ الإيراني» و«تحقيق التوازن» مع الوجود العسكري الروسي و«حماية إسرائيل والحلفاء»، وغيرها من المبررات المقترضة التي تلت مرحلة «إقناع» ترامب بتمديد مهمة القوات على نفقة «الحلفاء» الذين دفعوا مبالغ طائلة تحت بند «تحقيق الاستقرار» في المناطق «المحررة حديثاً» من «داعش»، هذا الإعلان الذي سيحمل تغييرات كبيرة لمنطقة شرق الفرات، خاصة في ضوء التهديدات التركية المتنامية خلف الحدود الشمالية، جاء بداية عبر تسريبات من مسؤولين حكوميين، قبل أن يخرج عبر القنوات الرسمية من البيت الأبيض ووزارة الدفاع، ليظهر وكأنه قرار «توافقي»، ووفق تصريحات عدة مصادر داخل إدارة ترامب، تناقلتها وسائل إعلام أميركية، فإن قرار الانسحاب اتخذ قبل مدة، وكان يجري الإعداد لإعلانه بنحو منسق، غير أن ترامب اضطر على الكشف عنه سريعاً في هذا التوقيت، وزارة الدفاع الأميركية، بصفتها المعنية الأولى بتنفيذ القرار، أكدت في تصريحات للمتحدثة باسمها، دانا وايت، أن «التحالف الدولي حرر مناطق سيطرة داعش، ولكن الحملة على التنظيم لم تنته بعد»، مضيفة أنه «يجري إعادة القوات الأميركية إلى الديار، مع انتقالنا إلى المرحلة الجديدة من الحملة»، ولغقت وايت إلى أن تفاصيل الانسحاب لن تعلن لأسباب عملية مرتبطة بحماية القوات، مشيرة إلى أن بلادها ستواصل العمل مع الحلفاء لهزيمة «داعش» وإنما نشط. وعقب هذا التصريح الرسمي من الوزارة، كزت سبحة التصريحات من مسؤولين عسكريين وديبلوماسيين، التي تحدثت عن بدء سحب موظفي وزارة الخارجية من مناطق شرقي نهر الفرات، وعن جدول زمني لانسحاب يمتد بين 60 و100 يوم، ورغم أن التصريح الرسمي لم يذكر صراحة أن الانسحاب سيكون لكل القوات، إلا أن عدداً من المسؤولين (معن لم تذكر اسمائهم) أكد أن القرار المتخذ هو إجراء «انسحاب كامل».

والإلى جانب حساسية القرار بالنسبة إلى مستقبل منطقة شرقي

المنطق يأتي ما مفروض اتنين يختلفوا عليه. كلنا متفقين إنّو من حق كل مواطن يحصل على الدواء الأفضل لصحته، ومن حقّه كمان يحصل عليه بأفضل سعر ممكن. هيدا

من الطبيعي إنو المواطن بلبنان يشكك بمؤسسات، خاصة أو حكوميّة، بتهتم بأموه. لأن بالمجمل، أمور البلد منها بأفضل أحوالها، إذا مش بأسوأها. بس بصراحة، في أشيا بالبلد ماشية لأتو اتنينت على أسس شفافة، ولأتو بعد فيه ناس بهالبلد مهنيّين ما بيقبلوا إلا الصح حتى لو تحقيقه صعب، ومن الطبيعي كمان نعرف إنو لبنان بالمرتبة 32 بين دول العالم من حيث الأداء في مجال الصحة.

مش واردة أبداً نتهاون بموضوع مهم مثل موضوع الدواء وصحة الناس، الدواء مش لعبة، وجودة الدواء وضمانة الجودة خط أحمر مش مسموح حدا يتخطاه. وزارة الصحة، من أواخر التسعينات، وضعت قوانين صارمة لإستيراد الأدوية وأسس تسجيل وتسعير مدروسة تم تحديثها باستمرار من وقتها لليوم، والنتيجة إنّو 88% من الأدوية المستهلكة في لبنان سعرا أقل من 16 دولار.

المواطن عم يحصل على آخر ما توصلت له أهم شركات الدواء العالميّة، مع العلم إنّو أسعار الأدوية بلبنان مماثلة لأرخص الأسعار في بلدان المقارنة المعتمدة. وإذا تواجدت أدوية غالية، فيالمقابل بيتوفّر العديد من الأدوية الشبيهة وال generic بأسعار منخفضة، والطبيب والصيدلي يعرفوا هالشي وهنّي قادرين يرشدوا المريض. وببقي القرار النهائي بالاختيار راجع للمريض وعيلتو.

وأكبر برهان على أهميّة أسعار الأدوية إنها انخفضت بدون انقطاع خلال السنين الماضية وإنّو معدّل استهلاك لبنان للأدوية هي \$244 للفرد سنوياً مقابل معدّل \$515 لـ 29 دولة بمنظمة التعاون الاقتصادي (OECD).

بس مهما انخفض السعر يبقى غالي لأنّو الدواء ضرورة مش خيار. ولهاالسبب ما في الآ التغطية الاجتماعية الصحية الشاملة يللي بتحمينا، وما ننسى إنو وزارة الصحة قدّمت مؤخرًا للمجلس النيابي مشروع قانون للتغطية الطيّبة الشاملة للمواطن، بما فيها الدواء.

بالنهاية، وبالمتخصر المفيد للصحة، وللمهتمّين بالصحة، المنطق إنّو يكون عمّا ثقة بقدرتنا على إنّو يبقى لبنان رائد في الاستحصال على الأدوية المبتكرة والحديثة ذات جودة مضمونة بأدنى سعر ممكن، لوقت ما نوصل إلى التغطية الشاملة، والمنطق إنّو ما حدا يفكر إنّو عندو عصا سحرية، وإنّو ما حدا ممّا بيقبل مستوى الصحة بلبنان يتدّنى، بالعكس، الكل بيطمح إنّو يكمل يتحسن.

مختصر مفيد للصحة



كلنا متفقين إنّو من حق كل مواطن يحصل على الدواء الأفضل لصحته، ومن حقّه كمان يحصل عليه بأفضل سعر ممكن. هيدا المنطق يأتي ما مفروض اتنين يختلفوا عليه.

من الطبيعي إنو المواطن بلبنان يشكك بمؤسسات، خاصة أو حكوميّة، بتهتم بأموه. لأن بالمجمل، أمور البلد منها بأفضل أحوالها، إذا مش بأسوأها. بس بصراحة، في أشيا بالبلد ماشية لأتو اتنينت على أسس شفافة، ولأتو بعد فيه ناس بهالبلد مهنيّين ما بيقبلوا إلا الصح حتى لو تحقيقه صعب، ومن الطبيعي كمان نعرف إنو لبنان بالمرتبة 32 بين دول العالم من حيث الأداء في مجال الصحة.

مش واردة أبداً نتهاون بموضوع مهم مثل موضوع الدواء وصحة الناس، الدواء مش لعبة، وجودة الدواء وضمانة الجودة خط أحمر مش مسموح حدا يتخطاه. وزارة الصحة، من أواخر التسعينات، وضعت قوانين صارمة لإستيراد الأدوية وأسس تسجيل وتسعير مدروسة تم تحديثها باستمرار من وقتها لليوم، والنتيجة إنّو 88% من الأدوية المستهلكة في لبنان سعرا أقل من 16 دولار.

المواطن عم يحصل على آخر ما توصلت له أهم شركات الدواء العالميّة، مع العلم إنّو أسعار الأدوية بلبنان مماثلة لأرخص الأسعار في بلدان المقارنة المعتمدة. وإذا تواجدت أدوية غالية، فيالمقابل بيتوفّر العديد من الأدوية الشبيهة وال generic بأسعار منخفضة، والطبيب والصيدلي يعرفوا هالشي وهنّي قادرين يرشدوا المريض. وببقي القرار النهائي بالاختيار راجع للمريض وعيلتو.

وأكبر برهان على أهميّة أسعار الأدوية إنها انخفضت بدون انقطاع خلال السنين الماضية وإنّو معدّل استهلاك لبنان للأدوية هي \$244 للفرد سنوياً مقابل معدّل \$515 لـ 29 دولة بمنظمة التعاون الاقتصادي (OECD).

بس مهما انخفض السعر يبقى غالي لأنّو الدواء ضرورة مش خيار. ولهاالسبب ما في الآ التغطية الاجتماعية الصحية الشاملة يللي بتحمينا، وما ننسى إنو وزارة الصحة قدّمت مؤخرًا للمجلس النيابي مشروع قانون للتغطية الطيّبة الشاملة للمواطن، بما فيها الدواء.

بالنهاية، وبالمتخصر المفيد للصحة، وللمهتمّين بالصحة، المنطق إنّو يكون عمّا ثقة بقدرتنا على إنّو يبقى لبنان رائد في الاستحصال على الأدوية المبتكرة والحديثة ذات جودة مضمونة بأدنى سعر ممكن، لوقت ما نوصل إلى التغطية الشاملة، والمنطق إنّو ما حدا يفكر إنّو عندو عصا سحرية، وإنّو ما حدا ممّا بيقبل مستوى الصحة بلبنان يتدّنى، بالعكس، الكل بيطمح إنّو يكمل يتحسن.

المنطق إنّو كلنا، مش البعض ممّا، للوطن.

نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات في لبنان
SYNDICAT DES IMPORTATEURS DE MEDICAMENTS ET DES DROGUISTES AU LIBAN
LEBANESE PHARMACEUTICAL IMPORTERS & WHOLESALE ASSOCIATION

تلفون 388743 1 +961 | l pia@inco.com.lb | www.lpialebanon.com

عندما يبني النمو على الأمان

فيما نمضي قدماً في الحياة وبنينا مستقبلنا، نبحث عن وسائل لحمايته. نسعى للتحدا بشركاء أقوىاء يمكننا الاعتماد عليهم والنمو معهم كي نضمن للأمن المالي.

للسنة الرابعة على التوالي، صنّفت مجلة غلوبال فايننس بنك عوده المصرف الأكثر أماناً في لبنان

bankaudi.com.lb

بنك عوده

SAFEST BANK AWARD 2018
GLOBAL FINANCE